

## كتاب الاطعمة

( واحدها طعام وهو ما يؤكل ويشرب ) ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ <sup>(١)</sup> وقال الجوهري : وهو ما يؤكل ، وربما خص به البر ، ( والمراد هنا بيان ما يحرم أكله وشربه ، وما يباح ) أكله وشربه ، (والأصل فيها الحل ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ وقوله : ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ وقوله : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . فجعل الطيب صفة في المباح عامة تميزه عن المحرم ، وجعل الخبيث صفة في المحرم تميزه عن المباح . والمراد بالخبيث هنا كل مستخبت في العرف ؛ لأنه لو أراد به الحرام لم يكن جواباً ؛ لأنهم سألوه عما يحل ، فلو به أريد الحرام وبالطيب الحلال - لكان معناه الحلال هو الحلال ، وليس كذلك . ( فيباح كل طعام ظاهر لا مضرة فيه من الحبوب والثمار وغيرها ) كالنباتات غير المضرة ( حتى المسك والفاكهة المسوسة والمدودة وبياح أكلها ) أي الفاكهة ( بدودها ) فيؤكل تبعاً لها لا استقلالاً ، ( و ) يباح أكل (باقلاً بذبابه ، و ) أكل ( خيار وقثاء وحبوب وخل بما فيه ) من نحو دود ( تبعاً ) لها ، و ( لا ) يباح ( أكل دودها ونحوها ) كسوسها (أصلاً) استقلالاً ( ولا ) يباح ( أكل النجاسات كالهيئة والدم ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ﴾ <sup>(٦)</sup> ، (والرجيع) أي الروث ( والبول ولو كانا طاهرين ) ؛ لاستقذارهما (بلا ضرورة ) ، فإن اضطر إليهما أو إلى أحدهما جاز . وتقدم في أول الجنائز : يجوز التداوي ببول إبل ، (ولا ) يباح ( أكل الحشيشة المسكرة وتسمى حشيشة الفقراء ) ؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » ، ( ولا ) يباح كل ( ما فيه مضرة من السموم وغيرها ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وفي الواضح : المشهور أن السم نجس ، وفيه احتمال ؛ لأكله صلى الله عليه وسلم من الذراع المسمومة . (وفي التبصرة : ما يضر كثيره يحل يسيره) ، فيباح يسير السمقونيا والزعفران

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٩ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٤ .

(٦) سورة البقرة الآية : ١٩٥ .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٤٩ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٦٨ .

(٥) سورة الأعراف الآية : ١٥٧ .

(٧) سورة المائدة الآية : ٣ .

ونحوها إذا كان لا مضرة فيه ؛ لانتفاء علة التحريم . ( ويحرم من الحيوانات الآدمي ) لدخوله في عموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (١) ؛ ولمفهوم حديث « أَحِلَّ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ » ، ( والحمير الأهلية ولو توحشت ) قال ابن عبد البر : لا خلاف في تحريمها ، وسنده حديث جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ » (٢) متفق عليه ، وحكم لبنها حكمها ، ورخص فيه عطاء وطاوس والزهري ، ( والخنزير ) بالنص والإجماع مع أن له ناباً يفترس به ، ( وما له ناب يفترس به ) نص عليه ، ( سوى الضبع ) فإنه مباح ، وإن كان له ناب ؛ لما روى جابر قال « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبْعِ ، فَقَالَ : هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ » (٣) رواه أبو داود . وهذا خاص فيقدم على العام ، وما له ناب ( كأسد وغر وذئب وفهد وكلب وابن آوى ) شبه الكلب ورائحته كريهة ، ( وابن عباس ) بالكسر ، قاله في الحاشية ، ( وسنور أهلي وبري ) ، ومن أنواعه ألتفا كما ذكره غير واحد من الشافعية ، ( ونمس وقرد ولو صغيراً لم يثبت نابه ، ودب وفيل وثعلب ) ؛ لما روى أبو ثعلبة الخشني قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » (٤) رواه مسلم ، وروى جابر « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ الْهَرَّةِ » (٥) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : غريب ، وروي الشعبي « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَحْمِ الْقِرْدِ » ،

(١) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٢) الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب المغازي : باب غزوة خيبر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح : باب في أكل لحوم الخيل ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (١٢٦٩) .  
(٣) الحديث أخرجه الدارمي في السنن كتاب المناسك : باب في جزاء الضبع ، وأبو داود في السنن كتاب الأطعمة : باب أكل الضبع ، الحديث (٣٨٠١) ، وابن ماجه في السنن ١٠٣٠ / ٢ - ١٠٣١ كتاب المناسك : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، الحديث (٣٠٨٥) ، والدارقطني في السنن ٢٤٦ / ٢ كتاب الحج : باب المواقيت ، الحديث (٤٨ ، ٤٩) ، والحاكم في المستدرک (٤٥٢ / ١ - ٤٥٣) كتاب المناسك : باب حل لحم الصيد للمحرم ما لم يصد أو يصاد له ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٨٣ / ٥ كتاب الحج : باب فدية الضبع .

(٤) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصيد والذبائح : باب تحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير .

(٥) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٢٩٧ / ٣ ، وأبو داود في السنن كتاب البيوع والإجازات : باب في ثمن السنور ، الحديث (٣٤٨٠) وفي كتاب الأطعمة : باب النهي عن أكل السباع ، الحديث (٣٨٠٧) ، والترمذي في السنن (٥٧٨ / ٣) كتاب البيوع : باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور ، الحديث (١٢٨٠) وقال : « هذا حديث غريب ، وعمر بن زيد لا نعرف كبير أحد روى عنه غير عبد الرزاق » ، وأخرجه ابن ماجه في السنن ١٠٨٢ / ٢ كتاب الصيد : باب الهرة ، الحديث (٣٢٥٠) .



( ويحرم سنجاب وسمور وفنك ) بفتح النون لحديث أبي ثعلبة المذكور ؛ لأن لها ناباً ،  
( و ) يحرم أيضاً ( ما له مخلب من الطير يصيد به كعقاب وبازي وصقر وشاهين وحداة  
وبومة ) ؛ لحديث ابن عباس قال : نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي مخلب من الطير .  
رواه أبو داود ، وعن خالد بن الوليد مرفوعاً نحوه ، ( وما يأكل الجيف كنسر ورخم  
ولقلق ) مقصور من اللقلق أعجمي طائر نحو الأوزة طويل العنق يأكل الحيات ، قاله في  
الشرح ، ( وعقّق ) بوزن جعفر : طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد ،  
وهو نوع من الغربان تشاءم به العرب ، قاله في الحاشية ، ( والقاق وغراب البين  
والأبقع ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » (١)  
الخبر ، فذكر منها الغراب والباقي في معناه للمشاركة في أكل الجيف ، ووجه الدلالة من  
الخبر أنه صلى الله عليه وسلم أباح قتلها في الحرم ، ولا يجوز قتل صيد مأكول في  
الحرم ، ( وما تستخبثه ) أي تستقذره ( العرب ذوو اليسار من أهل القرى والأمصار من  
أهل الحجاز ) ؛ لأنهم هم الذين نزل عليهم الكتاب وخوطبوا به وبالسنة ؛ فرجع في  
مطلق ألفاظها إلى عرفهم دون غيرهم ، ( ولا عبرة بأهل البوادي ) من الأعراب الجفاة ؛  
لأنهم للضرورة والمجاعة يأكلون كل ما وجدوه ، ولهذا سئل بعضهم عما يأكلون فقال :  
ما دب ودرج إلا أم حيين ، بالخاء المهملة والباء الموحدة . فقال : أيهن أم حيين العاقبة  
تأمن أن تطلب فتؤكل ؟ فقال : أم حيين : الخنافس الكبار . والذي تستخبثه العرب ذوو  
اليسار ( كالفنذ والدلدل ، وهو عظيم القنفاذ قدر السخلة ، ويسمى النيص على ظهره  
شوك طويل نحو ذراع ، والحشرات كلها كديدان وجعلان وبنات وردان ) نحو الخنفساء  
حمراء اللون وأكثر ما تكون في الحمامات والكُنف ، ( وخنافس وأوزاع وصراصر وحرباء  
وعضاه وجرادين وخذ وفار وحيات وعقارب وخفاش وخشاف ، وهو الوطواط ، وزنبور  
ونحل وغل وذباب وطبايع ) قمل أحمر ( وقمل وبراغيث ونحوها وهدهد وصرد ) ،  
كعمر ، نوع من الغربان ، وهو طائر أبقع أبيض البطن أخضر الظهر ضخم الرأس  
والمنقار يصيد العصافير وصغار الطير ويصرصر كالصقر لا يرى إلا في شعب أو شجرة  
ولا يكاد يقدر عليه ، الأثنى صردة ، والجمع صردان ، ويقال له الواق وهو طائر دمام ،  
ومنه نوع أسود يسميه أهل العراق العقّق ، ( وغداف ) كغراب ، وجمعه غدافان  
كغربان ، ويقال هو غراب الغيط ، ( وخطاف ) طائر أسود معروف ، ( وأخيل ، وهو

(١) الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح كتاب بدء الخلق : باب إذا وقع الذباب في  
شراب أحدكم فليغمسه ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الحج : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله  
من الدواب في الحل والحرم .

( الشقراق ) بفتح الشين وبكسر القاف مشددة وبكسر الشين مع الثقيل ، وأنكرها بعضهم ، وبكسر الشين وسكون القاف ، وهو دون الحمامة أخضر اللون أسود المنقار ، بأطراف جناحيه سواد وبظاهرها حمرة ، ذكره في الحاشية ، ( وسنونو ، وهو نوع من الخطاف ، وغيرها مما أمر الشرع بقتله أو نهى عنه ، وما لا تعرفه العرب من أمصار الحجاز وقراها ولا ذكر في الشرع - يرد إلى أقرب الأشياء شبيهاً به ) أي بالحجاز ، ( فإن لم يشبه شيئاً منها ) أي المحرمات - ( فمباح ) ؛ لدخوله في عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، ( وما أحد أبويه المأكولين مغضوب ، و ) هو ( كأمه حلاً وحرمة وملكاً ) ، فإن كانت أمه هي المغضوبة لم تحل هي ولا شيء من أولادها للغاصب ، وإن كان المغضوب الفحل ونزاه الغاصب على إناث في ملكه - لم يحرم على الغاصب شيء من أولاد الفحل الآتية بها إناثه في ملكه ، ( ولو اشتبه مباح ومحرم - حرماً ) تغليباً لجانب الحظر ، وكذا لو اشتبه ما لا تعرفه العرب وذكر في الشرع مباحاً ومحرمًا فإنه يحرم ، ( ويحرم متولد من مأكول وغيره كالبعغل ) المتولد بين الخيل والحمير الأهلية ، ( والسمع ) بكسر السين ، ( ولد الضبع من الذئب ، والعسبار ولد الذئب من الزنج ، وهو الضبعان ) بكسر الضاد وسكون الباء الموحدة وجمعه ضباعين كمساكين ، ( وهو ذكر تغليباً للتحريم ، والدرياب وهو أبو زريق قيل إنه متولد من الشقراق والغراب ، والمتولد بين أهلي ووحشي ) كالحمار بين حمار أهلي وحمار وحشي تغليباً ، ( وكحيوان من نعجة نصفه خروف ونصف كلب ) فيحرم تغليباً للحظر ، ( ويحرم ما ليس ملكاً لأكله ولا أذن فيه ربه ولا الشارع ) ؛ لحديث « لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » فإن أذن فيه ربه جاز أكله ، وكذا لو أذن فيه الشارع كأكل الولد من مال موليه ، وناظر الوقف منه ، والمضطر من مال غيره على ما تقدم ، ويأتي .



### « فصل في المباح من الأطعمة » <sup>(١)</sup>

وما عدا هذا المذكور مما تقدم تحريمه ( فمباح كمتولد من مأكولين كبغل من حمار وحش وخيل ، ولو ) كانت الخيل ( غير عربية ، ووبر ) بسكون الباء ، ( ويربوع ) ؛ لأن عمر قضى فيه بجفرة ، والوبر في معناه ، ( وبقر وحش على اختلاف أنواعها من الإبل والتيتل والوعل والمها وظباء وحمير وحش ولو تأنست وعلقت ) ؛ لأن الأطباء إذا تأنست

(١) سورة الأنعام الآية : ١٤٥ .

(٢) العنوان من وضع المحقق للإيضاح وليس موجوداً في أى من النسخ .



لم تحرم ، وكالاهلي إذا توحش ، ( وأرنب وزرافة ) بفتح الزاي وضمها ، قاله جماعة راد الصفاني : والفاء تشدد وتخفف في الوجهين ، قيل : هي مسماة باسم الجماعة ؛ لأنها في صورة جماعة من الحيوان ، وهي دابة تشبه البعير إلا أن عنقها أطول من عنقه وجسمها ألطف من جسمه ويدها أطول من رجلها ، ووجه حلها أنها مستطابة ليس لها ناب أشبهت الإبل ( ونعامة ) ؛ لقضاء الصحابة فيها بالفدية ، ( وضب ) قال أبو سعيد : كنا معشر أصحاب محمد ﷺ لأن يهدي إلى أحدنا ضب أحب إليه من دجاجة ، قال في الحاشية : وهو دابة تشبه الحردون ، من عجيب خلقته أن الذكر له ذكران والأنثى لها فرجان تبيض منهما ، ( وضبع ) ، وتقدم ( وإن عرف ) الضبع ( بأكل الميتة فكان كجلالة ، قاله في الروضة ) وبهيمة الأنعام وهي الإبل والبقر والجاموس والغنم ( ضأنها ومعزها ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ ، <sup>(١)</sup> (ودجاج ) ؛ لقول أبي موسى : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الدَّجَاجَ » ، ( وديوك وطاووس وبيغاء وهي الدرة ، وعندليب ) وهو الهزاز وهو الشحرور ، ( وسائر الوحش من الصيد كلها ، وزاغ ) طائر صغير أغبر ( وغراب الزرع ، وهو أحمر المنقار والرجل ) يأكل الزرع يطير مع الزاغ لأن مرعاهما الزرع والحبوب ، ( وحجل وزرزور ) بضم أوله نوع من العصفير ، ( وصعرة جمع صعور ، وهو صغار العصفير ، أحمر الرأس ، وحمائم وأنواعه من الفواخت والجوازل والرقاطي والدياسي وسماني وسلوى ، وقيل : هما شيء واحد ، وعصفير وقنابر وقطا وحباري ) ؛ لقول سفينة : « أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُبَارَى » رواه أبو داود ، ( وكركي وكروان وبط وأوز وما أشبهه مما يغلظ الحب أو يفدى في الإحرام ) ؛ لأن ذلك مستطاب ، فيحل لأنه من الطيبات فيدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ﴾ ، <sup>(٢)</sup> (وغرانيق ) ، قال في الحاشية : الغرانيق جمع غرنق بضم الغين المعجمة وفتح النون : من طير الماء ، طويل العنق ، ( وطير الماء كله وأشباه ذلك ) أي مباح لما سبق ، ( وبياح جميع حيوانات البحر ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية ؛ وقوله صلى الله عليه وسلم لما سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحَلَالُ مِيتَتُهُ » رواه مالك ، ( إلا الضفدع ) بكسر الضاد والذال ، والأنثى ضفدعة ، ومنهم من يفتح الذال ، نص عليه . واحتج بأن النبي ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ . رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، ( والحية ) لأنها من الخبائث ، وفيها وجه ، وأطلقهما في الفروع ، ( والتمساح ) نص عليه وعلمه بأنه يأكل الناس .



(٣) سورة الأعراف الآية : ١٥٧ .

(١) سورة المائدة الآية : ١ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٩٦ .



## « فصل في حكم الجلالة » (١)

وتحرم الجلالة ، وهي التي أكثر علفها النجاسة ، ولبنها ؛ لما روى ابن عمر قال : «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا» (٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، وقال : حسن غريب ، وفي رواية لأبي داود : نهى عن ركوب الجلالة ، وفي أخرى له : نهى عن ركوب جلالة الإبل ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ وَأَكْلِ لَحْمِهَا » (٣) رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، ( وبيضها ) ؛ لأنه متولد من النجاسة ، ( ويكره ركوبها لأجل عرقها ) لما سبق من الأخبار ، ( حتى تحبس ) الجلالة ( ثلاثاً ) أي ثلاث ليال بأيامهن ؛ لأن ابن عمر كان إذا أراد أكلها يحبسها ثلاثاً ، ( وتطعم الطاهر وتمنع من النجاسة طائراً كانت أو بهيمة ) ؛ إذ المانع من حلها يزول بذلك ، ولأن ما طهر حيواناً طهر غيره كما لو كانت النجاسة بظاهره ، ( ومثله خروف ارتضع من كلبة ثم شرب لبناً طاهراً ) أو أكل شيئاً طاهراً ثلاثة أيام ، فيحل أكله ، ( ويجوز أن تعلف النجاسة الحيوان الذي لا يذبح ) قريباً ( أو لا يحلب قريباً ) ، قال في المحرر : أحياناً ، قال شارحه : لأنه يجوز تركها في الرعي على اختيارها ، ومعلوم أنها تعلف للنجاسة . انتهى . قال في المبدع : ويحرم علفها نجاسة إن كانت تؤكل قريباً أو تحلب قريباً ، وإن تأخر ذبحه أو حلبه لم يقل : بقدر حبسها المعتبر - جاز في الأصح كغير المأكول على الأصح فيه ، ( وإذا عض كلب شاة ونحوها فكلبت - ذبحت ) دفعاً لضررها ، ( وينبغي أن لا يؤكل لحمها ) ؛ لضررها أو قياساً على الحلال ، ( وما سقى ) بنجس ( أو سمد بنجس ) أي أصلح بالسمد كسلام - فلا يصلح به الزرع من تراب أو سرجين ( من زرع وثمر يحرم ، وينجس بذلك ) ؛ لما روي ابن عباس قال : كنا نكرى أراضي رسول الله ﷺ ونشترط عليهم ألا يدملوها بعذرة الناس ، قال في القاموس : ودمل الأرض دملأ ودملاً : أصلحها أو سرقفها فتدملت ، صلحت به . انتهى . ولولا أن ما فيها يحرم بذلك لم يكن في اشتراط ذلك فائدة ؛ ولأنه تربي بالنجاسة أجزاؤه ، والاستحالة لا تطهر عندنا ، ( فإن سقى ) الثمر أو الزرع أي بعد أن سقى النجس أو سمد به ( بطاهر يستهلك به عن

(١) العنوان من وضع المحقق للإيضاح وليس موجوداً في أي من النسخ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في السنن كتاب الأطعمة : باب النهي عن أكل لحوم الجلالة والبانها ، الحديث (٣٧٨٥) ، والترمذي في السنن ٢٧٠/٤ كتاب الأطعمة : باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة والبانها ، الحديث (١٨٢٤) ، وابن ماجه في السنن ١٠٦٤/٢ كتاب الذبائح : باب النهي عن لحوم الجلالة ، الحديث (٣١٨٩) ، والحاكم في المستدرک ٣٤/٢ كتاب البيوع : باب النهي عن لبن الجلالة ، والجلالة من الحيوان التي تأكل العذرة والجلّة ( البعر ) ، راجع : النهاية لابن الأثير ٢٨٨/١ .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في المصدر السابق ، الحديث (٣٧٨٧) ، والحاكم في المصدر السابق



النجاسة به - طهر وحل ) ؛ لأن الماء الطهور يطهر النجاسات ، وكالجلالة إذا حبست وأطعمت الطاهرات ، ( وإلا ) أي وإن لم يُسَقَّ بطاهر يستهلك عين النجاسة ( فلا ) يحل لما تقدم ، ( ويكره أكل تراب وفحم وطن ) ؛ لضرره ، ( وهو ) أي أكل الطين ( عيب في المبيع ) ، نقله ابن عقيل لأنه لا يطلبه إلا من به مرض ، وقوله : ( لأنه يضر البدن به ) - علة لكراهة أكل الطين ونحوه ، ( فإن كان منه ) أي الطين ( ما يتداوى به كالطين الأرمني - لم يكره ) لأنه لا ضرر فيه ، ( وكذا يسير تراب وطن ) بحيث لا يضر ، فلا يكره لانتفاء علة الكراهة ، ( ويكره أكل غدة وأذن قلب ) ، نقل أبو طالب : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أُذُنِ الْقَلْبِ » ، وقال في رواية عبد الله : « كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْلَ الْعَذْرَةِ » . ( و ) يكره أكل (بصل وثوم ونحوهما ) كالكراث - ( ما لم ينضج بطبخ ) قال أحمد : لا يعجبني ، وصرح بأنه كرهه لمكان الصلاة في وقت الصلاة ، ( و ) يكره (أكل كل ذي رائحة كريهة ولو لم يرد دخول المسجد ، فإن أكله ) أي البصل أو الثوم أو نحوه قبل إنضاجه بالطبخ - ( كره دخوله ) أي المسجد ( ما لم يذهب ريحه ) ؛ لحديث : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْحَبِيبَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتًا » ، ويكره له أيضا حضور جماعة ولو تغير مسجد ، وتقدم ، ( و ) يكره أيضا (أكل حب ) من نحو بر ( دُبْسَ بحمر أهلية وبغال ) نص عليه ، وقال : لا ينبغي أن يدبسه بها ، وقال حرب : أكرهه كراهة شديدة ، ( وينبغي أن يغسل ) نقل أبو طالب : لا يباع ولا يشتري ولا يؤكل حتى يغسل ، ( ويكره مداومة أكل لحم ) قاله الأصحاب \* قلت : ومداومة ترك أكله ؛ لأن كلا منهما يورث قسوة القلب ، ( و ) يكره ( أكل لحم منتن ونجس ) ذكره جماعة ، وجزم في المنتهى بعدم الكراهة . وقال في شرحه : فلا يكره أكلهما على الأصح . قال في الفروع : ولا بأس بلحم نجس . نقله مهنا ، ولحم منتن ، نقله أبو الحرث . وذكر جماعة فيهما : يكره ، وجعله في الانتصار في الثانية اتفاقاً ، ( ويكره الخبز الكبار ) قال الإمام : ليس فيه بركة ، ( و ) يكره ( وضعه ) أي الخبز ( تحت القصعة ) لا فوقها ، وحرمة الأمدى .



### « فصل في حكم المضطر » <sup>(١)</sup>

ومن اضطر إلى محرم مما ذكرنا حضراً أو سفراً سوى سم ونحوه مما يضر ، واضطراره (بأن خاف التلف إما من جوع ، أو يخاف إن ترك الأكل عجز عن المشي وانقطع عن الرفقة فيهلك ، أو يعجز عن الركوب فيهلك ، ولا يتقيد ذلك بزمن مخصوص ) ؛

(١) العنوان من وضع المحقق للإيضاح وليس موجوداً في أى من النسخ .

لاختلاف الأشخاص في ذلك - ( وجب عليه أن يأكل منه ) أي المحرم ( ما يسد رمقه ) بفتح الميم والقاف أي بقية روحه ، ( ويأمن معه الموت ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ( وليس له ) أي المضطر ( الشيع ) من المحرم . لأن الآية دلت على تحريم الميتة ، واستثنى ما اضطر إليه . فإذا اندفعت الضرورة لم يحل الأكل كحالة الابتداء ، ( كما ) يحرم ما ( فوق الشيع ) إجماعاً ، ذكره في الشرح والمبدع ، ( وقال الموفق ، وتبعه جماعة : إن كانت الضرورة مستمرة جاز الشيع ، وإن كانت ) الحاجة ( مرجوة الزوال فلا ) يشيع لعدم الحاجة ، ( وله أي المضطر أن يتزود منه ) أي المحرم ( إن خاف الحاجة ) إن لم يتزود . لأنه لا ضرر في استصحابها ولا في إعدادها لدفع ضرورته وقضاء حاجته ، ولا يأكل منها إلا عند ضرورته ، ( فإن تزود فلقية مضطر آخر لم يجز له بيعه ) منه ، لأنه ليس بمال كبيعه من غيره ، ( ويلزمه إعطاؤه ) منه ( بغير عوض إن لم يكن هو ) أي المتزود ( مضطراً في الحال إلى ما معه ) فلا يعطى غيره ؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر .

( ويجب ) على المضطر ( تقديم السؤال على أكله ) نص عليه . وقال لسائل : قم قائماً ؛ ليكون له عذر عند الله . قال القاضي : أئتم إذا لم يسأل . ونقل الأثرم : إن اضطر إلى المسألة فهي مباحة . قيل : فإن توقف ؟ قال : ما أظن أحداً يموت من الجوع ، الله يأتيه برزقه ، ( وقال الشيخ : لا يجب ) تقديم السؤال ، ( ولا يأثم ) بعدمه ، ( وأنه ظاهر المذهب ) لظاهر نقل الأثرم ، ( وإن وجد ) المضطر ( من يطعمه ويسقيه - لم يحل له الامتناع ) ؛ لأنه إلقاء بنفسه إلى الهلاك ، ( و ) لا ( العدول إلى الميتة ) لأنه غير مضطر إليها ، ( إلا أن يخاف أن يسمه فيه ) أي في الطعام ، ( أو يكون الطعام مما يضره ويخاف أن يهلكه أو يمرضه ) فيمتنع منه ويعدل إلى الميتة لاضطراره إليها ، ( وإن وجد طعاماً مع صاحبه وميتة ، وامتنع ) رب الطعام ( من بذله ) للمضطر ( أو يبيعه منه ، ووجد ) المضطر ( ثمنه - لم يجز له ) أي للمضطر ( مكابرتة ) أي رب الطعام ( عليه وأخذه منه ) ؛ لعدم احتياجه إليه بالميتة ، ( ويعدل ) المضطر ( إلى الميتة سواء كان ) المضطر ( ثوباً يخاف من مكابرتة التلف أو لم يخف ) التلف ، ( وإن بذله ) أي الطعام ربه ( له ) أي المضطر ( بضمن مثله ، وقدر ) المضطر ( على الثمن - لم يحل له أكل الميتة ) ؛ لاستغنائه عنها بالمباح ، ( وإن بذله ) أي الطعام ربه ( بزيادة لا تحجف أي لا تكثر - لزمه شراؤه ) كالرقبة في الكفارة لئذره ذلك ، بخلاف ماء الوضوء ، ( وإن كان المضطر عاجزاً عن الثمن فهو في حكم العادم ) لما يشتره ، فتحل له الميتة ، ( وإن امتنع ) رب الطعام ( من بذله ) للمضطر ( إلا بأكثر من ثمن مثله فاشتره المضطر بذلك )

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٣ .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٩٥ .



كراهة أن يجرى بينهما دم أو عجزاً عن قتاله - (لم يلزمه) أي المضطر (أكثر من مثله)؛ لأنه وجب على ربه بذله بقيمته فلا يستحق أكثر منها ، فإن أحد أكثر رده ، وإلا سقط ، ( وليس للمضطر في سفر المعصية كقاطع الطريق و ) القن (الآبق - الأكل من الميتة ونحوها) من المحرمات ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ( إلا أن يتوب ) من المعصية فيأكل من المحرم ، لأنه صار بالتوبة من أهل الرخصة ، ( وإن وجد طعاماً جهل مالكة وميته ) أكل من الميتة إن أمكن رد الطعام إلى ربه بعينه ؛ لأن حق الله مبني على المسامحة والمساهلة ، بخلاف حق الآدمي فإنه مبني على الشح والضيق ، وحقه يلزمه غرامته بخلاف حق الله ، وفي الفنون : قال حنبل : الذي يقتضيه مذهبنا خلاف هذا . فإن تعذر رده إلى ربه بعينه كالمغصوب والإناءات التي لا يعرف مالكةا - قدم أكلها على الميتة على ما ذكره في الاختيارات ، ( أو وجد ) المضطر (صيداً حياً وهو مُحَرَّم وميته - أكل الميتة ) لأن ذبح الصيد جنابة لا تجوز له حال الإحرام ، ( وإن وجد ) المضطر ( صيداً وطعاماً جهل مالكة بلا ميتة وهو ) أي المضطر ( مُحَرَّم - أكل الطعام ) لاضطراره إليه ، وفيه جنابة واحدة ، ( وإن وجد ) المضطر لحم صيد ( ذبحه محرم وميته - أكل لحم الصيد . قال القاضي ) وجزم به في المنتهى . وقال في التنقيح : وهو أظهر . وقال أبو الخطاب يأكل من الميتة . انتهى . ووجه الأول تمييز الصيد الذي ذبحه محرم بالاختلاف في أنه مذكى مع أن كلا منهما فيه جنابة واحدة : ( ولو وجد بيض صيد سليماً وميته ، فظاهر كلام القاضي : يأكل الميتة ولا يكسره ) ؛ لأن كسره جنابة لا تجوز له حال الإحرام . وجزم به في المنتهى ، ( وإن لم يجد ) المحرم المضطر ( إلا صيداً ذبحه وكان ذكياً طاهراً وليس بنجس ولا ميتة في حقه ) لإباحته له إذن ، ( ويتعين عليه ذبحه في محل الذبح ) وهو الحلقوم والمرء ، ( وتعتبر شروط الذكاة فيه ) كسائر ما يذكى ، ( وله الشبع منه ) لأنه ذكي لا ميتة ، ( ولا يجوز ) له ( قتله ) إذن مع تمكنه من ذكاته كالأهلي المأكول ، وهو ميتة في حق غيره فلا يباح إلا لمن تباح له الميتة . وتقدم في محظورات الإحرام . وكذا لو اضطر إلى صيد بالحرم ، ( ولو اشتبهت ميتة بمذكاة ولم يجد غيرها - تحرى المضطر فيهما ) أي اجتهد وأكل مما يغلب على ظنه أنها المذكاة للحاجة ، ( وحرمتا على غيره ) ممن ليس بمضطر كما لو اشتبهت أخته بأجنبيات ، ( ولو وجد ) المضطر (ميتين مختلف في أحدهما ) فقط - ( أكلها دون المجمع عليها ) لأن المختلف فيها مباحة على قول بعض المسلمين . فإذا وجدها كان واجداً للمباح على ذلك القول ، فتحرم عليه الأخرى . ولأنها أخف ، ( وإن لم يجد المضطر

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٣ .

شيئاً ( مباحاً ولا محرماً - ) لم يبيح له أكل بعض أعضائه ( لأنه يتلفه لتحصيل ما هو موهوم ، ( ومن لم يجد إلا طعاماً ) لم يبذله مالكة ، ( أو ) لم يجد إلا ( ما لم يبذله مالكة ، فإن كان صاحبه مضطراً إليه ولو في المستقبل ) بأن كان خائفاً أن يضطر - (فهو) أي صاحبه ( أحق به ) لأنه ساواه في الضرورة وانفرد بالملك أشبه غير حالة الاضطرار ، ( إلا النبي ﷺ فكان له أخذ الماء من العطشان ، ويلزم كل أحد أن يقيه ) صلى الله عليه وسلم ( بنفسه وماله ، وله ) صلى الله عليه وسلم ( طلبه ) أي الماء من العطشان ونحوه ؛ لقوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . ( وليس للمضطر الإيثار بالطعام الذي معه في حال اضطراره ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ( ولا يجوز لأحد أن يأخذ من المضطر طعامه المضطر إليه ، فإن أخذه فمات ) صاحبه جوعاً - ( لزمه ) أي الآخذ ( ضمانه ) لأنه قتله ظلماً ، ( وإن لم يكن صاحبه مضطراً إليه - لزمه بذله ) للمضطر ( بقيمته ) ؛ لأنه يتعلق به إحياء نفس آدمي معصوم ، فلزمه بذله كما يلزمه بذل منفعه في تخليصه من الغرق ، ( فإن أبى ) رب الطعام بذله ( أخذه ) المضطر ( بالأسهل من شراء أو استرضاء ، ولا يجوز قتاله ) حيث أمكن أخذه بدونه لعدم الحاجة إليه كدفع الصائل ، ( فإن أبى ) رب الطعام بذله بالأسهل - ( أخذه المضطر قهراً ) ؛ لأنه يستحقه دون مالكة ، ويعطيه ( المضطر عوضه ) أي مثله أو قيمته لثلا يجتمع على مالكة فوات العين والمالية ، ( فإن منعه ) أي منع رب الطعام المضطر من أخذه - ( فله قتاله على ما يسد رمقه ) ؛ لأنه منعه من الواجب عليه أشبه مانعي الزكاة ، فإن قتل صاحب الطعام لم يجب ضمانه ؛ لأنه ظالم بقتاله أشبه الصائل ، ( وإن قتل المضطر فعليه ) أي صاحب الطعام ( ضمانه ) لأنه قتله ظلماً ، ( ويلزمه ) أي المضطر ( عوضه ) أي الطعام ( في كل موضع أخذه ) لما تقدم ، ( فإن لم يكن ) العوض ( معه ) أي المضطر ( في الحال ) بأن كان معسراً - ( لزمه ) العوض ( في ذمته ) إذا أيسر للضرورة ، ( فإن بادر صاحب الطعام فباعه أو رهنه ) ونحوه ( قبل الطلب - صح ) تصرفه ؛ لأنه مالك تام الملك كالشفيع قبل الطلب ، ( ويستحق ) المضطر ( أخذه من المرتهن والمشتري ) كالمالك الأول ، ( و ) ( إن كان تصرفه ) بعد الطلب لا يصح ؛ للبيع في الأظهر . قاله في القواعد ( قال : كما لو طالب الشفيع . قال : وقد يفرق بأن الشفيع حقه منحصر في عين الشخص ، وهذا حقه في سد الرمق . ولهذا كان إطعامه فرضاً على الكفاية . فإذا نقله إلى غيره - تعلق الحق بذلك ووجب البذل عليه . انتهى . ولهذا أطلق أبو الخطاب في الابتصار : أنه يصح ،

(٢) سورة البقرة الآية : ١٩٥ .

(١) سورة الأحزاب الآية : ٦ .



( ولو بذله ) أي الطعام ربّه للمضطر ( بضمن مثله - لزمه قبوله ولو كان معسراً ) ويعطيه ثمنه إذا أيسر ، ( ولو امتنع المالك ) لطعام ( من البيع ) للمضطر ( إلا بعقد ربا - جاز ) للمضطر ( أخذه منه قهراً . في ظاهر كلام جماعة ) لإطلاقهم تحريم الربا ، ( فإن لم يقدر ) المضطر ( على قهره - دخل ) معه ( في العقد ) صورة كراهية أن يجرى بينهما دم ( وعزم على أن لا يتم عقد الربا ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ( فإن كان المبيع ) الذي فيه الربا ( نساءً - عزم ) المضطر ( على أن العوض الثابت في الذمة قرض ) تخلصاً من إتمام الربا ، ( وقال الزركشي : قال بعض المتأخرين : وقيل : إن له ) أي المضطر ( أن يظهر صورة الربا ولا يقاتله ) لثلا يجرى بينهما دم ، ( ويكون ) المضطر ( كالمكره ) على محرم لدعاء ضرورته إليه ، ولا يأثم ، ( فيعطيه من عقد الربا صورته لا حقيقته لكان أقوى ) تخلصاً من القتال . لأنه ربما أدى إلى قتل أحدهما ، ( فإن لم يجد ) المضطر ( إلا آدمياً محقون الدم - لم يبيع قتله ولا إتلاف عضو منه مسلماً كان ) المحقون ( أو كافراً ) ذمياً أو مستأماً ؛ لأن المعصوم الحي مثل المضطر فلا يجوز له إبقاء نفسه بإتلاف مثله ، ( وإن كان ) الأدمي ( مباح الدم كالحربي والمرد والزاني المحصن ) والقاتل في المحاربة - ( حل قتله وأكله ) ؛ لأنه لا حرمة له ، فهو بمنزلة السباع ، ( وكذا ) للمضطر أكله ( بعد موته ) لعدم حرمة ، ( وإن وجد ) المضطر آدمياً ( معصوماً ميتاً - لم يبيع أكله ) لأنه كالحاي في الحرمة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « كَسْرُ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكْسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ » <sup>(٢)</sup> . ( ومن اضطر إلى نفع مثل الغير مع بقاء عينه ) أي المال ( لدفع برد أو حرم أو ) لـ ( استقاء ماء ونحوه ) كالمقدحة - ( وجب ) على ربه ( بذله ) للمضطر إليه ( مجاناً ) أي من غير عوض ؛ لأن الله تعالى ذم على منعه مطلقاً بقوله : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، بخلاف الأعيان كما تقدم ، ( وإذا اشتدت المصلحة في سنة مجاعة ، وأصابَت الضرورة خلقاً كثيراً ، وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكفاية عياله - لم يلزمه بذله للمضطرين ، وليس لهم ) أي المضطرين ( أخذه منه ) ؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر ، ( وإن لم يبق درهم مباح أكل عاداته لا ما له عنه غنى كحلوى وفاكهة . قاله في النوادر ) ، وجزم بمعناه في المنتهى وغيره . في الغصب ، ( وتقدم في الغصب والترياق ) قد تبدل تاؤه دالا أو طاء ( الذي فيه من لحوم الحيات أو ) فيه شيء ( من الخمر - محرم ) ؛ لأن الحية والخمر محرمتان بخلاف الترياق الخالي منهما فإنه يباح ، ( ولا يجوز التداوي بشيء محرم ، أو ) بشيء ( فيه محرم كالبان الأتّن ولحم شيء من

(٢) سبق تخريجه .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ ،

(٣) سورة الماعون الآية : ٧ .

المحرمات ، ولا شرب مسكر ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تَدَاوُوا بِحَرَامٍ » ،  
وتقدم في الجنائز . وتقدم : يجوز التداوي بيول إبل . انتهى .



### « فصل في حكم عابر السبيل » (١)

من مر بثمر على شجر بيستان ، ( أو ) مر بثمر ( ساقط تحته ) أي الشجر ( لا حائط عليه ) أي الشجر ( ولا ناظر ) أي حافظ ( ولو ) كان المار به ( غير مسافر ولا مضطر - فله أن يأكل منه مجاناً ولو لغير حاجة ) إلى أكله ، ( ولو ) أكله ( من غصونه من غير رميه بشيء ولا ضربه ولا صعود شجرة ) لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال : « إذا أتيت حائط بستان فنَاد : يَا صَاحِبَ الْبُسْتَانِ ، فَإِنْ أَجَابَكَ ، وَإِلَّا فَكُلْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَفْسِدَ » (٢) رواه أحمد وابن ماجه ، ورجاله ثقات ، قال في المبدع : وروى سعيد بإسناده عن الحسن عن سمرة نحوه مرفوعاً ، وفعله أنس وعبد الرحمن بن سمرة وأبو برزة ، وهو قول عمر وابن عباس ، وعلم منه أنه لا يجوز له رميه بشيء ولا ضربه به ولا صعود شجر ؛ لأنه يفسده ، ( واستحب جملة ) منهم صاحب الترغيب ( أن ينادي ) المار ( قبل الأكل ثلاثاً : يا صاحب البستان ، فإن أجابه ، وإلا أكل ؛ للخبر ) السابق ، ( وكذا ينادي للماشية ) إذا أراد الشرب من لبنها ( ونحوها ) كزرع قائم قياساً على الثمرة ، ( ولا يحمل ) من الثمرة إذا مر بها ولو بلا حائط ولا ناطور ؛ لقول عمر : « يَأْكُلُ وَلَا يَتَّخِذُ خَبْنَةً » وهي بضم الخاء المعجمة : ما يحمله في حصنه ، ( ولا يأكل من ) ثمر ( مجموع ) و ( مجنى ) لإحرازه ، ( ولا ) يأكل من ثمر ( ما وراء حائط ) أو عليه ناطور ؛ لأن إحرازه بذلك يدل على شح صاحبه ( إلا لضرورة ) بأن يكون مضطراً فيأكل للضرورة ( ملتزماً عوضه ) لربه كغير الثمر ، ( وكثير زرع قائم كبير يؤكل فريكاً عادة ) لأن العادة جارية بأكله رطباً أشبه التمر ، ( وباقلا وحمص أخضرين ونحوهما مما يؤكل رطباً عادة ) لما سبق ، ( ولبن ماشية إذا لم يجد صاحبها فهي كالثمرة ) ؛ لما روى

---

(١) العنوان من وضع المحقق للإيضاح وليس موجوداً في أى من النسخ .

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في السنن ٧٧١/٢ كتاب التجارات : باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ، الحديث (٢٣٠٠) .

وفي الفتح : هذا الحديث أخرجه الطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم ، وفي الزوائد : في إسناده الجريري ، واسمه سعد بن إلياس ، وقد اختلط بآخره ، ويزيد بن هارون روى عنه بعد الاختلاط ، لكن أخرج مسلم له في صحيحه من طريق يزيد بن هارون عن الجريري .



الحسن عن سمرة مرفوعاً قال : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ » (١) رواه الترمذي وصححه وقال : والعمل عليه عند بعض أهل العلم ؛ وحديث ابن عمر مرفوعاً : « لَا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ » متفق عليه ، ويحتمل حمله على ما كان عليها حائط أو حافظ جمعاً بين الخبرين ، ( بخلاف شعير ونحوه ) مما لم تجر العادة بأكله رطباً ، فلا يجوز الأكل منه ؛ لعدم الإذن فيه شرعاً وعادة ، ( والأولى في الثمار وغيرها ) كالزروع ولبن الماشية ( ألا يأكل منها إلا باذن ) خروجاً من الخلاف ، ( ولا بأس بأكل جبن المجوس وغيرهم من الكفار ولو كانت أنفحته من ذبائحهم وكذا الدروز والتيامنة والنصيرية ) جيل من الناس يتزوجون محارمهم ويفعلون كثيراً من البدع ، سئل أحمد عن الجبن فقال : يؤكل من كل أحد ، فقل له عن الجبن الذي يصعنه المجوس ، فقال : ما أدري . وذكر أن أصح حديث فيه حديث عمر : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجَبْنِ وَقِيلَ لَهُ : يُعْمَلُ فِيهِ أَنْفَحَةٌ الْمَيْتَةِ . قَالَ : سَمَوْا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُّوا » . ( ولا يجوز أن يشتري الجوز والبيض الذي اكتسب من القمار ؛ لأنهم يأخذونه بغير حق ) فلا يملكونه ، وكذا كل ما أخذ بالقمار .



### « فصل في الضيافة وأحكامها » (٢)

أول من أضاف الضيف إبراهيم عليه السلام ، قاله في الحاشية . و ( يجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز إذا نزل به في القرى ) ؛ لما روى المقداد بن أبي كريمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَيْلَةُ الضَيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ مَحْرُومًا كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اقْتِضَاءُهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » رواه سعيد وأبو داود ، وإسناده ثقات ، وصححه في الشرح . وروى أحمد وأبو داود : « فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعَقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاءِهِ » (٣) . وفي

(١) العنوان من وضع المحقق للإيضاح وليس موجوداً في أي من النسخ .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في السنن ٥٨٣/٣ كتاب البيوع : باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها ، الحديث (١٢٨٧) وقال : ( حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى ابن سليم ) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن ٧٧٢/٢ كتاب التجارات : باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ؟ الحديث (٢٣٠١) .

(٣) الحديث من رواية المقدم بن معد يكرب وليس كما هو بمطبعة دار الفكر ، وأخرجه أحمد في المسند ١٣١/٤ ، ١٣٢/٤ ، وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الأطعمة : باب في الضيافة ، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الأطعمة : باب ما جاء في الضيافة .

حديث عقبة : « فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَلَهُمْ حَقُّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ » <sup>(١)</sup> متفق عليه .  
و ( لا ) تجب الضيافة في ( الأمصار ) ؛ لأنه يكون فيها السوق والمساجد فلا يحتاج مع  
ذلك بها ( وإيوأؤه ) لوجوب حفظ الناس ( مجاناً ) فلا يلزم الضيف عوض الضيافة  
( يوماً وليلة ) لما روى أبو شريح الخزاعي مرفوعاً قال : « الضيافة ثلاثة أيام وجائزة يوم  
وليلة » <sup>(٢)</sup> . متفق عليه والضيافة ( قدر كفايته مع آدم ، وفي الواضح : لفرسه تبين لا  
شعير ) قال في الفروع : ويتوجه وجه كآدمه ، وأوجب شيخنا المعروف عادة ، قال :  
كزوجة وقريب ورقيق . ( ولا تجب ) الضيافة ( للذمي إذا اجتاز بالمسلم ) ؛ لأنه لا  
يساوي المسلم في وجوب الإكرام ، ( فإن أبي ) النزول به ضيافة المسلم ( فللضيف طلبه  
به ) أي بنحو ضيافته ( عند حاكم ) ؛ لوجوبه عليه كالزوجة ، ( فإن تعذر ) على الضيف  
أن يحاكمه - ( جاز له الأخذ من ماله بقدر ضيافته ) الواجبة ( بغير إذنه ) لما تقدم ،  
( وتسن ضيافته ثلاثة أيام ) لحديث أبي شريح الخزاعي ، ( والمراد يومان مع اليوم الأول ،  
فما زاد على الثلاثة فهو صدقة ) لحديث أبي شريح الخزاعي يرفعه ، قال : « مَنْ كَانَ  
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ . قَالُوا : وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ :  
يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ . لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَى  
عِنْدَهُ حَتَّى يُؤْتِمَهُ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُؤْتِمُهُ ؟ قَالَ : يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ  
شَيْءٌ يَقْرِيه بِهِ » <sup>(٣)</sup> متفق عليه . ( ولا يجب عليه إنزاله ) أي الضيف ( في بيته ) ؛ لما  
فيه من الحرج والمشقة ( إلا أن لا يجد ) الضيف ( مسجداً أو رباطاً ونحوهما يبيت فيه ولا  
يخاف منه ) ضرراً ، فيلزمه إنزاله في بيته للضرورة ، ( ومن قدم لضيفانه طعاماً - لم  
يجز لهم قسمه لأنه إباحة ) لا تمليك ، ( ويجوز للضيف الشرب من كوز صاحب البيت  
والإتكاء على وسادة ) موضوعة لذلك ( وقضاء حاجة في مرحاضه من غير استئذان  
باللفظ ) لأنه مأذون فيه عرفاً ، ( كطرق بابه عليه وطرق حلقتة ) أي الباب ، ( قال  
الشيخ : من امتنع من الطيبات بلا سبب شرعي فمذموم مبتدع ، وما نقل عن ) الإمام

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح كتاب المظالم : باب قصاص المظلوم إذا وجد ماله ،  
وأخرجه مسلم في كتاب اللقطة : باب الضيافة ونحوها .

(٢) راجع ما قبله .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الادب : باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا  
يؤذ جاره ، وأخرجه مسلم في كتاب اللقطة : باب الضيافة ونحوها .



(أحمد أن امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي ﷺ له - كذب ) ذكره الشيخ تقي الدين ، وفي عمدة الصفوة في حل القهوة لشيخ شيخنا الجزيري نقلاً عن تاريخ المقرئ المسمى بالمقفى : أن الشيخ أبا علي الحسن بن عيسى بن سراج الناسخ ، وكان من كبار أصحابه ، رأى النبي ﷺ في المنام فقال : يا رسول الله : كيف يؤكل البطيخ ؟ فقطع شقة وأكلها من جهة اليمين إلى نصفها ثم حولها إلى الجانب الآخر وأكلها حتى فرغت ، وقال : هكذا يؤكل البطيخ . انتهى . ومن المعلوم أن رؤيا المنام لا تثبت بها الأحكام ، ولكنه استثناس .



## باب الذكاة

قال الزجاج : الذكاة : تمام الشيء ، ومنه الذكاة في السن ، وهو تمام السن ، وسمي الذبح ذكاة ، لأنه إتمام الزهوق \* وأصل ذلك قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> أي أدركتموه وفيه حياة فأتمتموه ، ثم استعمل في الذبح سواء كان بعد جرح سابق أو ابتداء ، يقال : ذكي الشاة ونحوها تذكية أي ذبحها ، والاسم الذكاة ، فالذبوح ذكي فعيل بمعنى مفعول ، ( وهي ) أي الذكاة شرعاً : ( ذبح ) مقدور عليه ( أو نحو مقدور عليه مباح أكله من حيوان يعيش في البر ، لا جراد ونحوه ) كالجندب والدبابوزن عصا الجراد يتحرك قبل أن تثبت أجنحته ، ( بقطع حلقوم ومرى ) ، ويأتي بيانهما ، ( أو عقر إذا تعذر ) قطع الحلقوم والمرى ، ( فلا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه من الصيد والأنعام والطيور إلا بالذكاة إن كان مما يعيش في البر ) ؛ لقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ ولأن الله تعالى حرم الميتة ، وهي ما زهقت نفسه بسبب غير مباح مقصود ، وما لم يذك فهو ميتة ، فيحرم لذلك ( إلا الجراد وشبهه ) كالجندب فيحل ، ( ولو مات بغير سبب من كبس وتغريق ، فأما السمك وشبهه ) من حيوانات البحر ( مما لا يعيش إلا في الماء - فيباح بغير ذكاة سواء صاده إنسان ، أو نبذه البحر أو جزر الماء عنه ، أو حبس في الماء بحظيرة حتى يموت ، أو ذكاة ، أو عقره في الماء أو خارجه ، أو طفا عليه ) أي على الماء ؛ لعموم حديث ابن عمر مرفوعاً قال : « أُحِلَّ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ فَالْحَوْتُ ، وَالْجَرَادُ وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » <sup>(٣)</sup> رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني . ( وما كان مأواه البحر وهو يعيش في البر ككلب الماء وغيره وسلحفاة وسرطان ونحو ذلك - لم يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية ) ؛ لأنه لما كان يعيش في البر ألحق بحيوان البر احتياطاً ، قال أحمد : كلب الماء نذبحه ولا أرى بالسلحفاة بأساً إذا ذبح ، أما السلحفاة البرية فنقل الدميري عن الرافعي أنه رجح التحريم ؛ لأنها خبيثة ؛ لأنها تأكل الحيات . ونقل عن ابن حزم أنه قال بحلها برية كانت أو بحرية ، ( وذكاة

(١) ، (٢) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٣) الحديث أخرجه الشافعي في ترتيب المسند ١٧٣/٢ كتاب الصيد والذبائح ، الحديث (٦٠٧) ، وأحمد في المسند ٩٧/٢ ، وابن ماجه في السنن (١١٠١/٢ - ١١٠٢) كتاب الاطعمة : باب الكبد والطحال ، الحديث (٣٣١٤) ، والدارقطني في السنن ٢٧١/٤ - ٢٧٢ كتاب الصيد والذبائح والاطعمة ، الحديث (٢٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٤/١) كتاب الطهارة : باب الحوت يموت في الماء والجراد ، وفي ٢٥٧/٩ كتاب الصيد والذبائح : باب ما جاء في أكل الجراد .



السرطان أن يفعل به ما يموت به ( بأن يعقر في أي موضع كان كملتوى عنقه ، ( وكرهه ) الإمام ( أحمد شي السمك الحي ) ؛ لأن له دماً ، ولا حاجة إلى إلقائه في النار لإمكان تركه حتى يموت بسرعة ، ولم يكره أكل السمك إذا ألقى في النار إنما كره تعذيبه ، ( لا ) شي ( جراد ) حياً ، لأنه لا دم له ولا يموت في الحال بل يبقى مدة ، وفي مسند الشافعي « أَنَّ كَعْبًا كَانَ مُحْرَمًا فَمَرَّتْ بِهِ رَجُلٌ جَرَادٌ فَنَسِيَ وَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ فَأَلْقَاهُمَا فِي النَّارِ وَشَوَاهُمَا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَلَمْ يُنْكِرْ عُمَرُ تَرْكَهُمَا فِي النَّارِ » . ( ويحرم بلع السمك حياً ) ذكره ابن حزم إجماعاً ، وفي المغنى والشرح : يكره ، ( ويجوز أكل الجراد بما فيه ، و ) أكل ( السمك بما فيه بأن يقلى ) الجراد أو السمك ( أو يشوي ويؤكل من غير أن يشق جوفه ) ويخرج ما فيه ؛ لعموم النص في إباحته وكدود الفاكهة تبعاً .



### « فصل في شروط الزكاة »<sup>(١)</sup>

ويشترط للزكاة ذبهاً كانت أو نحرأ ( شروط ) أربعة : ( أحدها أهلية الذابح ) والناحر أو العاقر ، ( وهو أن يكون عاقلاً قاصداً التذكية ) ؛ لأن التذكية أمر يعتبر له الدين ، فيعتبر له العقل كالغسل فتصح ذكاة العاقل ( ولو ) كان ( مكرهاً ) على ذبح ملكه أو ملك غيره لأن له قصداً صحيحاً ( أو أقلف ، وتكره ذبيحته ) نقل حنبل عن الأقلف : لا صلاة له ولا حج ، هي من تمام الإسلام ، ونقل الجماعة : لا بأس . قال في الشرح : وعن أحمد لا تؤكل ذبيحة الأقلف ، روى عن ابن عباس . والصحيح إباحته فإنه مسلم أشبه سائر المسلمين ، ( فلو وقعت الحديد على حلق شاة فذبحها ) لم تبج ، ( أو ضرب إنساناً بسيف فقطع عنق شاة - لم تبج ) الشاة لعدم قصد التذكية ، ( ولا تعتبر ) لصحة الزكاة ( إرادة الأكل ) اكتفاء بإرادة التذكية ، ( مسلماً كان الذابح أو كتابياً ولو حربياً أو من نصارى بني تغلب ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . قال البخاري : قال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم . وروى سعيد بإسناد جيد عن ابن مسعود قال : لا تأكلوا من الذبائح إلا ما ذبح المسلمون وأهل الكتاب ، ( ذكراً ) كان الذابح ( أو أنثى ، حرأ أو عبداً ) ولو ابقأ ، ( ولو جنباً وحائضاً ونفساء ، وأعمى عدلاً أو فاسقاً ) ؛ لعموم الأدلة وعدم المخصص ، ( والمسلم بالذبح أولى من الكتابي ) لكماله ولأنه أحوط ، ( ولا تباح ذبيحة مَنْ أَحَدُ آبَوَيْهِ كَافِرٌ غَيْرُ كِتَابِيٍّ ) كولد مجوسية من كتابي فلا تحل ذبيحته تغليباً للتحريم ، ( ولا ) يباح

(١) العنوان من وضع المحقق للإيضاح وليس موجوداً في أي من النسخ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٥ .

(صيد غير سمك ونحوه) من حيوانات البحر والجراد ونحوه حل ميتته ، ( ولا ذكاة مجنون وسكران وطفل غير مميز ) ؛ لأنه لا قصد لهم ، ( وتباح ) الذكاة من مميز ولو دون عشر سنين لأن له قصداً صحيحاً أشبه البالغ ، ( ولا ) تباح ( ذكاة مرتد وإن كانت ردت إلى دين أهل الكتاب ، ولا مجوسي ولا وثني ولا زنديق ، وكذا الدروز والتميمية والنصيرية بالشام ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ (١) فمفهومه تحريم طعام غيرهم من الكفار ، وإنما أخذت من المجوس الجزية لأن شبه الكتاب تقتضي التحريم لدمائهم ، فلما غلب التحريم وجب أن يغلب عدم الكتاب في تحريم ذبائحهم ونسائهم احتياطاً للتحريم في الموضعين ، ( ويؤكل من طعامهم ) أي المرتدين والمجوس والوثني والزنديق والدروز والتميمية والنصيرية ( غير اللحم والرسم ) أي الشحم والكوارع والرؤوس ونحوها من أجزاء الذبيحة ؛ لأنها ميتة وكل أجزائها ميتة ، ( فلو ذبح من لا تحل ذبيحته ) كالمجوسي ( حيواناً لغيره بغير إذنه - ضمنه حياً ) لأنه أتلفه عليه ، (و) إن كان ذبحه للحيوان ( بإذنه ) أي إذن مالكة - ( لا يضمن ) ؛ لإذن ربه في إتلافه .

\* الشرط ( الثاني : الآلة ، وهو ) أي الذبح بآلة ( أن يذبح بآلة محددة تقطع أو تخرق بحدّها لا ) إن قطعت أو خرقت ( بثقلها ، من حديد كانت ) الآلة ( أو ) من (حجر أو خشب أو قصب أو عظم أو غيره ، إلا السن والظفر ) فلا يصح الذكاة بهما (متصلين أو منفصلين ) ؛ لحديث أبي رافع مرفوعاً : « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ فَكُلَّ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ » (٢) متفق عليه . وعن كعب بن مالك عن أبيه : « أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى سَلْعَ ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتَى فَكَسَّرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ أُرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَأَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا » (٣) رواه أحمد والبخاري . وفيه من الفوائد إباحة ذبيحة المرأة والأمة والحائض ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل ، والذبح بالحجر ، وذبح ما خيف عليه الموت ، وحل ما يذبحه غير مالكة بغير إذنه ، وإباحة ذبيحة الغير عند الخوف عليها . ( فإن ذبح بآلة مغصوبة أو ) بآلة من ( ذهب ونحوها ) كفضة - ( حل ) المذبوح ؛ لأن المقصود إنهار الدم وقد وجد ، ( ويباح

(١) سورة المائدة الآية ٥ .

(٢) الحديث متفق عليه من حديث رافع بن خديج ، أخرجه البخاري في كتاب الشركة : باب قسمة الغنم ، وفي كتاب الذبائح والصيد : باب ما ندّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش ، وأخرجه مسلم في كتاب الأضاحي : باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الوكالة : باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت ، (وسلم اسم جبل بالمدينة) .



المغصوب لربه ولغيره إذا ذبحه غاصبه أو غيره سهواً أو عمداً ، طوعاً أو كرهاً ولو بغير إذن ربه ( لما تقدم .

\* الشرط ( الثالث : أن يقطع الحلقوم ، وهو مجرى النفس ، قال الشيخ : سواء كان القطع فوق ( الغلصمة ، ( وهو الموضع الفاني من الحلق ، أو ) كان القطع ( دونها ) أي الغلصمة ، ( وأن يقطع المريء ، وهو البلعوم ، وهو مجرى الطعام والشراب ) ، قال : والنحر في اللبة والحلق لمن قدر ، احتج به أحمد ، وروى سعيد والأثرم عن أبي هريرة قال : « بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ يَزِيدَ بْنَ وَرْقَاءَ يَصِيحُ فِي فَجَاجٍ مِنِّي : أَلَا إِنَّ الذَّكَاءَ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ » رواه الدارقطني بإسناد جيد . ( فإن أبانهما ) أي الحلقوم والمريء - ( كان أكمل ) للخروج من الخلاف ، ( وإلا ) أي وإن لم بينهما (صح) الذبح وحل المذبوح ، قواه في الفروع ، ( ولا يشترط قطع الودجين ، وهما عرقان محيطان بالحلقوم ) لأنه قطع في محل الذبح ما لا يبقى الحيوان معه أشبه ما لو قطع الأربعة ، ( والأولى قطعهما ) أي الودجين خروجاً من الخلاف ، وروي سعيد بإسناد حسن عن ابن عباس : « إذا أُهرِيقَ الدَّمُ وَقُطِعَ الْوَدَجُ فَكُلُّهُ » ، ( ولا يضره رفع يده ) قبل الإتمام (إذا أتم الذكاة على الفور) ، واعتبر في الترغيب قطعاً تاماً - فلو بقي من الحلقوم جلده ولم ينفذ القطع وانتهى الحيوان إلى حركة المذبوح ثم قطع الجلد - لم يحل ، ( ومحل الذكاة الحلق واللبة ، وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ) لما تقدم ، ( فيذبح في الحلق وينحر في اللبة ) ، واختص الذبح بالمحل المذكور ؛ لأنه مجمع العروق فيخرج بالذبح فيه الدماء السيالة ويسرع زهوق الروح فيكون أطيب للحم وأخف على الحيوان ، ( ويسن أن ينحر البعير ، ويذبح ما سواه ) ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم « نَحَرَ الْبُذْنَ وَذَبَحَ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ بِيَدِهِ » <sup>(١)</sup> متفق عليه . ( فإن عكس ) بأن ذبح البعير ونحر غيره - ( أجزاءه ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَنْهَرُ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ » ، وقالت أسماء : « نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ وَنَحَرْنَا بِالْمَدِينَةِ » ، وعن عائشة : « نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً » ، ( والنحر أن يطعنه بمحدد في لبته ) ، ( فإن عجز ) المذكي ( عن قطع الحلقوم والمريء مثل أن يند البعير أو يتردى في بئر فلا يقدر ) المذكي ( على ذبحه - صار كالصيد إذا جرحه في أي موضع أمكنه فقتله حل أكله ) ، روى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة ؛ لحديث رافع بن خديج قال : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَنَدَّ بَعِيرٌ وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا غَلِبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ كَذَا » ، وفي لفظ : « فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا » <sup>(٢)</sup> متفق عليه . (إلا

(٢) سبق تخريجه .

(١) سبق تخريجه .

أن يموت ) المعجوز عن ذبحه ( بغيره ) أي بغير الجرح الذي جرحه ( مثل أن يكون رأسه في الماء - فلا يباح ) أكله ( ولو كان الجرح موحياً ) لحصول قتله بمبيح وحاضر فيغلب جانب الحظر ، ( كما لو جرحه مسلم ومجوسي ) أو ذبحها ، ( وإن ذبحها من قفاها ولو عمداً فأتت السكين على موضع ذبحها ) وهي الحلقوم والمرء ( وفيها حياة مستقرة - أكلت ) ؛ لأن الجرح في القفا وإن كان غائراً تبقى الحياة معه كأكلة السبع إذا ذبحت وفيها حياة مستقرة ، ( ويعلم ذلك ) أي أن فيها حياة مستقرة (بوجود الحركة ) بعد قطع الحلقوم والمرء فهو دليل بقاء الحياة المستقرة قبله ، ( فإن ذبحها من قفاها وشكاً ) ولم يعلم ( هل ) فيها ( حياة مستقرة قبل قطع الحلقوم والمرء أولاً ، نظر فإن كان الغالب بقاء ذلك لحدة الآلة وسرعة القطع - أبيع ) أكله ، ( وإن كانت ) الآلة ( كائناً وأبطأ قطعه وطال تعذيبه ) للحيوان - ( لم يبيع ) أكله لأنه مشكوك في وجود ما يحله ، ( ولو أبان الرأس ) من الحيوان المأكول ( بالذبح أو بسيف يريد بذلك الذبيحة - أبيع ) مطلقاً ؛ لأن علياً قال فيمن ضرب رأس ثور بالسيف : تلك ذكاة وحية ، وأفتى بأكلها عمران بن حصين ، ولا مخالف لهما ؛ ولأن ذلك قطع ما لا يعيش معه في محل الذبح فحلت ، ( وكلما وجد فيه سبب الموت ، كالمنخقة ، وهي التي تخنق في حلقها ، والموقوذة ، وهي التي تضرب حتى تشرف على الموت ، والمتردة ، وهي الواقعة من علو ، والنطيحة ، وهي التي نطحتها دابة أخرى ، وأكلة السبع ، وهي التي أكل السبع بعضها، والمريضة ، وما يصيد بشبكة أو أحبولة أو فخ ، أو أنقذه من مهلكة فذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على حركة المذبوح ، سواء انتهت ) المنخقة ونحوها ( إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو يعيش - حلت ) ، قال الإمام : ( إن تحركت ) الذبيحة ( بيد أو رجل أو طرف عين أو مصع ذنب أي تحريكه ونحوه ) ، قال في المحرر والوجيز وغيرهما ، وحكاه في الفروع ، قولاً : وقال في الشرح والمبدع : والصحيح أنها إذا كانت تعيش زماناً يكون الموت بالذبح أسرع منه - حلت بالذبح . وقال في المنتهى وشرحه : حل أكله ولو مع تحركه بيد أو رجل أو طرف عين أو مصع ذنب ونحو ذلك في الأصح ، وقال : والاحتياط ألا يؤكل إلا مع تحريك ولو بيد أو رجل أو طرف عين أو مصع ذنب . ( وسئل ) الإمام أحمد ( عن شاة مريضة خافوا عليها الموت فذبحوها فلم يعلم منها أكثر من أنها طرفت بعينها أو تحركت يدها أو رجلها أو ذنبها بضعف فنهر الدم ، فقال ) أحمد : ( لا بأس ) \* قلت : مفهوم ما وقع جواباً لسائل ليس بحجة ، فلا يحصل غرضه بالاستدلال بذلك ، ( وإن لم يبق من حياتها ) أي المنخقة ونحوها ( إلا مثل حركة المذبوح - لم تبيع ) بالذكاة ، ( لأنه لو ذبح ما ذبحه المجوس لم يبيع ) لأنه صار في حكم الميتة ، ( وما قطع حلقومه أو أبينت حشوته ونحوه - فهو ) في حكم الميتة ؛ لأن وجود حياته مما لا يبقى معه حياة ، كعدمها .



\* الشرط ( الرابع : قول بسم الله عند حركة يده ) بالذبح أو النحر أو العقر ، ( لا يقوم غيرها مقامها ) كالسبيح ونحوه ؛ لأن إطلاق التسمية إنما ينصرف إليها ، والأصل في اعتبار التسمية قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإنه لفسق ، والفسق حرام ، وكان النبي ﷺ إذا ذبح سمى ، ( وتجاوز ) التسمية ( بغير العربية ولو مع القدرة عليها ) أي على التسمية بالعربية ؛ لأن المقصود ذكر الله وقد حصل ، بخلاف التكبير والسلام فإن المقصود لفظه ، ( ويسن التكبير معها ) أي مع التسمية ( بقول : بسم الله والله أكبر ) ؛ لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم « كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » ، وكان ابن عمر يقوله ، ولا خلاف بأن قول بسم الله يجزئه ، ( ولا تستحب الصلاة على النبي ﷺ عليها ) أي على الذبيحة ؛ لعدم وروده ؛ ولأنها لا تناسب المقام ، كزيادة الرحمن الرحيم ، ( فإن كان ) المذكي ( أخرس - أو ما برأسه إلى السماء ، ولو أشار إشارة تدل على التسمية وعلم ذلك ) أي أنه أراد التسمية - ( كان ) فعله ( كافياً ) : لقيام إشارته مقام نطقه . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه على إباحة ذبيحة الأخرس ، ( فإن ترك ) المذكي ( التسمية عمداً أو جهلاً ) منه باعتبارها - ( لم تبح ) الذبيحة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ( وإن ترك ) التسمية ( سهواً فإنها تباح ؛ لحديث شداد بن سعد قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمُ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ » رواه سعيد ، ( ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه ، فلو سمى على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية - لم تبح ) الثانية ، سواء أرسل الأولى أو ذبحها ؛ لأنه لم يقصد الثانية بتلك التسمية ، ( وكذا لو رأى قطعاً فسمى وأخذ شاة ) من القطيع ( فذبحها بالتسمية الأولى ) لم تبح ؛ لأنه لم يقصدها بالتسمية ، ( ولو جهل عدم الأجزاء ) فلا يعذر بالجهل كما لو أكل في الصوم جاهلاً ، ( وقال الموفق وجماعة ) منهم الشارح : ( تكون التسمية عند الذبح أو قريباً منه ، فصل بالكلام أو لا كالتسمية على الطهارة ) ؛ لأن القريب كالمقارن ، ( فلو أضجع شاة ليذبحها وسمى ) الله ( ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى ، أو رد سلاماً ، أو كلم إنساناً ، أو استقى ماء ثم ذبح - حل ) إذا لم يطل الفصل لأنه سمى على كل الشاة بعينها ( ويضمن أجير ) ونحوه كالمطوع ( ترك التسمية عمداً أو جهلاً ) ؛ لأنه أتلفها على ربها كما لو قتلها ، واختار في النواذر لغير شافعي ، يعني لحلها له ، قال في الفروع : ويتوجه تضمينه النقص إن حلت وعلم منه إن تركها سهواً لا ضمان لحلها ، ( وإن ذبح الكتابي باسم المسيح أو غيره - لم تبح ) الذبيحة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ( وإذا لم يعلم أسمى الذابح أم لا ، أو ) لم يعلم ( أذكر اسم

(٣) سورة البقرة الآية : ١٧٣ .

(١) ، (٢) سورة الأنعام الآية : ١٢١ .

غير الله أم لا ؟ ) فالذبيحة ( حلال ) ؛ لحديث عائشة : « قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ قَوْمًا حَدِيثُو عَهْدٍ بِشْرِكَ يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا ؟ فَقَالَ : سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا » رواه البخاري . ( وتحصل ذكاة جنين مأكول خرج من بطن أمه بعد ذبحها بذكاة أمه إذا خرج ميتاً أو متحركاً كحركة الميت ) سواء ( أشعر ) أي نبت شعره ( أو لم يشعر ) روى عن علي وابن عمر ؛ لحديث جابر مرفوعاً قال : « ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » رواه أبو داود بإسناد جيد ، ورواه الدارقطني من حديث ابن عمر وأبي هريرة ، وأحمد والترمذي وحسنه ، وابن ماجه مثله من حديث أبي سعيد ؛ قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ؛ ولأن الجنين متصل بأمه اتصال خلقة يتغذى بغذائها ، فتكون ذكاته كأعضائها ، وقوله صلى الله عليه وسلم « ذَكَاةُ أُمِّهِ » فيه الرفع والنصب ، فمن رفع جعله خيراً لمبتدأ محذوف أي هي ذكاة أمه فلا يحتاج الجنين إلى ذكاة ، لكن قدره ابن مالك في رواية النصب : ذكاة الجنين في ذكاة أمه ، وهو الموافق لرواية الرفع المشهورة \* قلت : وكذا لو قدر : بذكاة أمه ، ( ويستحب ذبحه ) أي الجنين ( وإن كان ميتاً ؛ ليخرج الدم الذي في جوفه ، وإن كان فيه ) أي الجنين ( حياة مستقرة - لم يبيع إلا ذبحه ) أو نحره لأنه نفس أخرى وهو مستقل بحياته ، ولا يؤثر محرم الأكل كسمع في ذكاة أمه المباحة ، ( ولو وجأ ) أي ضرب ( بطن أم جنين مسمى فأصاب مذبج الجنين ) المباح - ( فهو مذكى والام ميتة ) ؛ لفوات شرطها ، وهو قطع الحلقوم والمرئ مع القدرة على قطعها ، فإن كانت نادة حلا .



## فصل

### يُسَنُّ تَوْجِيهِ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ

لما روى أن النبي ﷺ لما ضحى وجهه أضحيته إلى القبلة وقال : « وَجَّهْتُ وَجْهِي » (١) الآيتين . ( و ) يُسَنُّ ( كون المذبوح على شقه الأيسر ، ورفقه به ، وحمله على الآلة بقوة ، وإسراع القطع ) ؛ لحديث شداد بن أوس عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ ، وَلْيُحْدِ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُغْرِحْ ذَبِيحَتَهُ » (١) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه . ( ويكره ) توجيه الذبيحة ( إلى غير القبلة ) كالأذان ؛ لأنه قد يكون قربه كالأضحية ، ( و ) يكره ( آلة

(١) سورة الأنعام الآية : ٧٩ .

(٢) الحديث من الصحاح ، أخرجه مسلم في الصحيح ١٥٤٨/٣ كتاب الصيد والذبائح : باب

الامر بإحسان الذبح والقتل ، الحديث (١٩٥٥/٥٧) .



كَاَلَةً ؛ لآَنه تعذيب للحيوان ، ( و ) يكره ( أن يحذر السكين والحيوان يبصره ، أو يذبح شاة وأخرى تنظر إليه ) ؛ لما روى ابن عمر : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُحَدَّ الشُّقَارُ وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ » رواه أحمد وابن ماجه . ( ويكره كسر عنق المذبوح ) حتى تزهرق نفسه ، ( و ) يكره ( سلخه ، وقطع عضو منه ، وبتف ريشه حتى تزهرق نفسه ) ؛ لحديث أبي هريرة : « بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورق يصيح في فجأج منى بكلمات ، منها : لا تُعْجَلُوا الْأَنْفُسُ إِلَى أَنْ تُزْهَقَ ، وَأَيَّامٌ مِنْ أَيَّامِ أَكَلٍ وَشَرْبٍ » ، ويقال : رواه الدارقطني . وكسر العنق : إعجال لزهوق الروح ، في معناه السلخ ونحوه ، ( فإن فعل ) أي كسر عنقه أو قطع عضواً منه ونحوه قبل زهوق نفسه - ( أساء ، وأكلت ) ؛ لأن الذكاة تمت بالذبح ، فإن كان بعدها فهو غير معتبر ، ( ويكره نفخ اللحم نصاً . قال الموفق : مرادهم ) أي الأصحاب : اللحم (الذي للبيع ؛ لأنه غش ) بخلاف ما يذبحه لنفسه وينفخه لسهولة السلخ ، ( وإن ذبحه فغرق المذبوح في ماء ) يقتله مثله ( أو وطىء عليه شيء يقتله - مثله لم يحل ) ؛ لحديث عدى بن حاتم في الصيد ، وإن وقعت في الماء فلا تؤكل ؛ ولأن ذلك سبب يعين على زهوق الروح فيحصل الزهوق من سبب مبيح ومحرم فيغلب التحريم . فإن كان مما لا يقتله مثله كطير الماء يقع فيه أو يطير ووقع بالأرض - لم يحرم ، ( وعنه يحل اختياره الأكثر ) ، وقدمها في الرعاية ، وذكر في الكافي والشرح أنها قول أكثر أصحابنا وهي قول أكثر الفقهاء ؛ لحصول ذبحه وحصول الأسباب المذكورة بعد الموت بالذبح ، فلم يؤثر ما أصابه ؛ لحصوله بعد الحكم بحله .

\* قلت : ويؤيده ما سبق في كسر عنقه ، ( وإن ذبح كتابي ما يحرم عليه يقيناً كذى الظفر ، وهي الإبل والنعام والبط وما ليس بمشقوق الأصابع ) - لم يحرم علينا ؛ لأن قصده لحله غير معتبر ، (أو) ذبح كتابي ( ما زعم أنه يحرم عليه ولم يثبت عندنا تحريمه عليه ، كحال الرثة ونحوها ، أو يحرم علينا ) ؛ لأنه من أهل الذكاة وذبح ما يحل لنا أشبه المسلم ، (ومعناه) أي حال الرثة ( أن اليهود إذا وجدوا الرثة لاصقة بالأضلاع امتنعوا من أكلها زاعمين تحريمها ويسموننها اللازمة ، وإن وجدوها غير لاصقة أكلوها . وإن ذبح) الكتابي (حيواناً غيره) أي غير ما يحرم عليه ( مما يحل له - لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم وهي شحم الثرب ) بفتح الثاء المثناة وسكون الراء : ( شحم رقيق يغشي الكرش والأمعاء وشحم الكليتين ) ، واحدها كُلوَة وكُلْيَة بضم الكاف فيهما ، والجمع كُليّات وكُلَى ، ( ولنا ) معشر المسلمين ( أن نمتلكها ) أي الشحوم المحرمة عليهم ( منهم بما ينقل الملك ) من بيع أو نحوه ؛ لما روى عبد الله بن المغفل قال : « أَصَبْتُ مِنْ الشُّحُومِ يَوْمَ خَيْرٍ فَالْتَزَمْتُهُ فَقُلْتُ : لَا أُعْطَى الْيَوْمَ أَحَدًا شَيْئًا ، فَالْتَمْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ



ﷺ مُتَّبِعاً <sup>(١)</sup> رواه مسلم . ولأنها ذكاة أباحت اللحم فأباححت الشحم ، كذكاة المسلم ، وكذب حنفي حيواناً فثنين حاملاً ، وكذب مالكي فرساً مسمى عليها ، (والأولى تركها) أي الشحوم المحرمة عليهم ، خروجاً من خلاف من حرمه كأبي الحسن التميمي والقاضي ، ( ولا يحل لمسلم ) ولا لغيره ( أن يطعمهم ) أي اليهود ( شحماً من ذبحنا نصاً ؛ لبقاء تحريمه عليهم ) في ملتهم . لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وشرعنا وإن نسخ شرعهم كما تقدم ، لكن نعاملهم بأحكام ملتهم ما داموا عليها ؛ لقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية . وتحل ذبيحتنا لهم مع اعتقادهم تحريمها ، ( وإن ذبح ) الكتابي ( لعبده أو لكنيسته أو ) ذبح ( المجوسي لآلهته أو للزهرة أو للكواكب . فإن ذبحه مسلم مسمى - فمباح ) ؛ لأهلية المذكي ، ( وإن ذبحه الكتابي وسمى الله ولم يذكر غير اسمه - حل ) ؛ لأنه من جملة طعامهم فدخل في عموم الآية . ولأنه قصد الذكاة وهو ممن تحل ذبيحته ، ( وكره ) ، ذكره في الرعاية للخلاف ، ( وعنه : يحرم ، واختاره الشيخ ) ؛ لأنه أهل به لغير الله . والأول هو المعول عليه ؛ لأنه روى عن العرياص بن سارية وأبي أمامة وأبي الدرداء ، وعلم مما سبق أنه إن ترك التسمية عمداً أو ذكر غير اسم الله معه أو منفرداً - لم يحل . ( ولا تؤكل المصبورة ولا المجثمة ) ؛ لما روى سعيد بإسناده قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُجْثَمَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا وَعَنْ الْمَصْبُورَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا » ، ( وهي ) أي المجثمة : ( الطائر أو الأرنب يجعل غرضاً يرمى ) بالسهم ( حتى يقتل ) ، فلا يحل ؛ لعدم الذكاة ، ( ولكن يذبح ثم يرموا إن شاءوا . والمصبورة : كل حيوان يحبس للقتل ) أي يحبس ثم يرمى حتى يقتل ، ( ومن ذبح حيواناً فوجد في بطنه جراداً أو ) وجد ( سمكة في حوصلة طائر ) أو في بطن سمكة ( أو ) وجد ( حباً في بعر جمل ونحوه ) مما يؤكل - ( لم يحرم ) ؛ لأنه طاهر وجد في محل طاهر ، فلم يحرم ؛ ولأنه لم يتغير أشبه ما لو وجد ملقى ، ( وكره ) خروجاً من خلاف من حرمه ؛ لأنه رجيح . ( ويحرم بول وروث طاهران ، وتقدم أول ) كتاب ( الأطعمة ) ؛ لأنه رجيح مستخث ، ( ويحل مذبوح منبوذ ) أي ملقى ( بموضع يحل ذبح أكثر أهله ولو جهلت تسمية الذابح ) ؛ لأنه يتعذر الوقوف على كل ذبح ، وعملاً بالظاهر . وتقدم حديث عائشة . ( وإسماعيل ) بن إبراهيم على نيينا وعليهما الصلاة والسلام هو ( الذبيح على الصحيح ) لا إسحاق ، كما يدل عليه ظاهر الآية وتشهد به الأخبار .



(١) الاثر لم أجده . (٢) سورة الانعام الآية ١٤٦ . (٣) سورة التوبة الآية ٢٩ .